الأقليات بين عالم الأفكار وتجارب الدول

ياسر الغرباوي

موضوع بحثنا هو المجموعات الإثنية والعرقية بكل أطيافها، وهي ظاهرة بالغة الأهمية في تاريخنا العربي والإسلامي؛ حيث شهد هذا التاريخ ظهور الإثنيات في أطوار متعددة منه نتيجة انتشار الإسلام بصورة كبيرة في مراحل تاريخية متعددة سواءً في فترات القوة والنهضة الحضارية أو حتى في مراحل الانحدار والتردي.

ولكن اللافت للنظر أن التعامل مع الظاهرة العِرقية في التاريخ الإسلامي –وخاصة إذا كانت تمثل مذهبًا– كان يتم اختزاله في الحكم الشرعي في هذه الطائفة أو تلك؛ مما أدى إلى الخطأ في التعامل مع العرقيات والإثنيات المتعددة.

وما نراه هو ان التعامل مع العرقيات ينبغي أن يتم من خلال النظر إليها من زوايا متعددة ؛ فالنظرة السوسيولوجية والنظرة الجغرافية، وكذلك التاريخية يمكنها أن تضيف إلينا الكثير في محاولة فهم الظاهرة وحُسن تقديرها، ومن ثَمَّ التعامل معها.

وإذا نظرنا إلى العرقيات في العالم الإسلامي نجد أن الأمة الإسلامية لم تكن بدعًا من الأمم في احتواء نسيجها على مكونات شتى تمثل عِرقيات مختلفة، وفيها أقليات متعددة، ولكن مصطلح الأقلية مصطلح ملتبس لا نملك حتى الآن تعريفًا جامعًا مانعًا له، ولكننا يمكننا أن نعتبر الأقلية هي المجموعة التي تتعرض لتمييز بسبب عِرقها أو ثقافتها.

والمجموعات العرقية تتميز بمزية أن العضوية فيها عضوية غير طوعية؛ فالإنسان قد يولد كرديًّا أو شيعيًّا، وهو أمر ليس للإنسان دخل فيه، وتميل هذه المجموعات لحالات الزواج الداخلي لضمان استمرارها والخروج منها غير متاح والدخول فيها قد يكون أصعب، ولكن هذا الملف يمثل أهمية كبيرة لكل الدول.

التعامل مع الظاهرة

تعاني المجموعات الإثنية والأقليات الدينية والثقافية من طريقة تعامل الدول والأنظمة معها؛ عندما يُنظر لها باعتبارها رؤوس جسور للعدو الخارجي، وأن أفرادها عملاء، وأن حل قضية الأقليات لا يتأتى إلا بالقضاء عليها، بينما هناك منظور متحضر يرى في الأقليات مصدر ثروة، ونقطة تواصل مع العالم.

إذن ستكون نقطة الانطلاق في حديثنا من زاويتين؛ الأولى تري أن تقدم الدول والأمم مرهون بتفعيل النسيج القومي والاستفادة من مكوناته، والزاوية الأخرى نرى منها أن الأقليات والعِرقيات لها حقوق يكفلها الشرع الإسلامي والمواثيق الدولية ينبغي مراعاتها.

الثقافة السائدة: العقبة الكبرى

إذا كنا نريد أن يحدث تغيير جوهري في التعامل مع الأقليات؛ فيجب ألا يكون طموحنا تغيير القوانين الظالمة لهم فقط!!؛ فبإمكان أي حاكم رشيد أن يسن مجموعة كبيرة من القوانين الموافقة للدستور والتي تمنح الأقليات –على الورق– حقوقهم، ولكن المعوَّل الحقيقي في حدوث التغيير هو التغيير في نمط الثقافة السائدة في المجتمعات.فغالبًا ما تكون الثقافة السائدة في مجتمعاتنا مناقضة لما تنص عليه القوانين والدساتير من حقوق للأقليات؛ خاصة لوجود القوى الأصولية التي تحمل أفكارًا مفخخة ضد الأقليات، وربما تتخطى هذه الأصولية مرحلة الأفكار إلى مرحلة الفعل؛ مما ينذر بخطر شديد.

فيمكن للمتابع للصحف العربية –خاصة المصرية منها– أن يجد كمًّا كبيرًا من الكتابات عن الأقباط، ولكنها كلها تتكلم بطريقة سلبية تاريخ الأقباط؛ فهذا حديث عن علاقتهم بنابليون بونابرت وحملته على مصر!!، وأخر عن علاقة الأقباط بالاحتلال الإنجليزي لمصر، مما سيقودنا –حال الاستمرار في الحديث – إلى واقع متأزم ومستقبل مظلم بحكم شيطانة الأخر المُخالف ووصفه بالخيانة بدون وجه حق.

والمشكلة الأكبر أن تلك الكتابات لم تناقش ما حدث من بعض المسلمين في نفس تلك الحوادث؛ فكما يقول الدكتور الأمين الشنقيطي إن هناك فتاوى من بعض علماء الأزهر أيام الحملة الفرنسية تحرِّم الجهاد والمقاومة ضد المحتل، وتعتبره فتنة ينبغي

عدم الخوض فيها، كما تجد الآن في بعض الأدبيات للحركات الإسلامية من يقول: احرص ألا يقع قرشك إلا في جيب مسلم.

من هنا فنحن نريد التغيير في بناء ضخم، وخاصة في شريحة النخب ؛ فهذه النخب مؤهلة بحكم عادتها وتاريخها لقيادة التغيير.

التجربة السودانية:

ويمكننا ضرب المثل بالتجربة السودانية من خلال ثورة الإنقاذ؛ فقد نجحت النخبة هناك في خوض تحدي التغيير، ولكنها فشلت في تحقيق الاستقرار بين الشمال المسلم والجنوب الوثني؛ ومن هنا أصبحت القضية هي الحفاظ على الهوية والانتماء بين الشمال والجنوب؛ ومن هنا فإنني أعتبر أن التغيير الأخطر هو تغيير أنماط تفكير النخب التي قد تكون فاعلة في المستقبل القريب.

وعندما أُجري حوارٌ مع الرئيس المصري المعزول محمد حسني مبارك عن الملف القبطي قال إنه لا يجد به أي حرج، وأخذ يستشهد بأن قائد التدريب للقوات الجوية المصرية مسيحي، وقائد الجيش الثاني الميداني أثناء حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ كان مسيحيًّا..ورغم أن هذا الكلام حقيقي إلا أنني أرى أن صداه غير موجود بين أوساط الشعب؛ لذا ففي النهاية نحن نطلب تغير نمط تفكير النخب الفاعلة التى سوف تُؤثر فى قيم وثقافة الشعب وتجعله يميل للتسامح والتراحم لا للتعصب والكراهية

مربع الخرافات

هناك خرافات شائعة حول الأقليات والعِرقيات، وهذه الخرافات يمكننا حصرها في أربع:

أولاً: خرافة التعارض بين الانتماء والولاء:

تقول هذه الخرافة أن هناك تعارض بين أن يكون الإنسان منتميًا لطائفة أوعِرق وبين أن يكون لديه ولاء للدولة، وبالتالي هناك مقايضة بين أن يكون منتميًا لطائفة وبين ولائه للدولة، وهذه الفرضية فرضية غير صحيحة؛ فقد أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا رائعًا في ٢٠٠٤ من أجل قيام عالم متنوع ثقافيًا، وعمل هذا التقرير على دعم القضية وتفكيك الخرافات، فناقش مصداقية طرح التعارض بين الولاء وتعدد

الانتماءات؛ وقال: إن الانتماء يتعدد والولاء يتوحد فمن الممكن أن أتحدث اللغة العربية وأكون مسلماً ولكن ولائي لدولة فرنسا بحكم الجنسية، وهذا الطرح يقبله المجتمع الأوروبي لأن الولاء في النهاية سيصبح للدولة ودستورها.

إذا يمكن للإنسان أن يكون منتمياً لطائفة معينة وفي نفس الوقت يحتفظ بالولائه لدولته؛ فقد قاتل الجندي المصري المسلم والمسيحي كلاهما جنبًا إلى جنب، وكل واحد فيهما ينتمي لدينه وفي نفس الوقت كلاهما يشهران الولاء لمصر؛ لذا فليس هناك تعارض بين تعدد الانتماء ووجود الولاء.

فما المشكلة في أن يكون المواطن صعيديًا أو نوبيًا من جنوب مصر وأن يكون في نفس الوقت مصريًا؟!

إذًا ينبغي تفكيك الخرافة التي تقول إن الإنسان الذي له انتماءات متعددة ليس له ولاء للدولة التي يعيش فيها.

ثم نستطيع أن نضيف لنفس القضية مفهومًا ثالثًا للانتماء والولاء، وهو الانفتاح؛ فالأقلية من المسيحيين العرب كان لهم تواصل مع المسيحيين الأوروبيين باعتبار اتفاق المذهب بينهم، ومن هنا يراهن بعض الكتَّاب على أن تحريك الملف العربي الغربي يمكن أن يتم عبر هذه الأقلية لأن لديهم القدرة على فهم الموروث الثقافي الأوروبي بحكم وحدة الدين، ومن الممكن في مثل هذه الحالة أن تكون الثقافة جسر عبور وتواصل بين الشرق والغرب؛ فقد أصدر الدكتور ميلاد حنا تقريرًا سنة ٢٠٠٣ ذكر أن المسيحيين في الشرق بذلوا جهدًا كبيرًا في ترجمة ونقل الحضارة اليونانية والغربية إلى الحضارة الإسلامية؛لهذا فالمواطن المسيحي رغم كونه مسيحي الديانة إلا أنه ينتمي للحضارة الإسلامية؛ فينبغي ألا يكون الانزعاج مبالغًا فيه إذا انفتحت أقلية ما على من يماثلها في المذهب في دولة أخرى ما لم يمس ذلك الانفتاح مبدأ الولاء للوطن، وبالتالي يمكن القول: إن الانتماء والولاء ليسا شعارين مصمتين لأنه يتم التدافع فيهما سلبًا وإيجابًا.

إن ما يجب أن ننصرف إليه ونفكر فيه هو كيف ننمي الولاء في نفوس الأقليات؛ فالولاء ينمو بقدر ما يمنح المجتمع لهذه الأقلية من حرية واستقرار واحترام؛ لذا يجب أن يكون الشغل الشاغل للنخب هو اتخاذ الإجراءات وتفعيل البرامج التي تحقق هذه

الأمور للأقليات؛ حتى لا يشعروا بالاضطهاد والانتقاص والإقصاء من جانب المجتمع؛ فيجنح فريق منهم أو أكثرهم للتمرد. وقد وضع معهد السلام الأميركي تصورًا يبين خطوات الانزلاق إلى الطائفية؛ فذكر أنها تبدأ بسلام متحد يهبط إلى سلام مستقر ، ثم تأتي مرحلة السلام غير المستقر، وبعد السلام غير المستقر يبدأ ما يُسمى بالأزمة؛ حيث تبدأ عادة بقتل اثنين أو ثلاثة وإحراق بيت وتدمير مسجد، وبناء على كل هذه المراحل نصل لمرحلة الحرب. وقد تم تطبيق هذا التصور على مذابح الإبادة الجماعية في رواندا وبوروندي، ووجدوا أنها وصلت إلى الحرب.

والآن ونحن نتحدث عن المستقبل؛ يمكن في ضوء ما يحدث الآن أن نصل لمرحلة خطيرة من العنف لو لم يتم علاج هذه المشكلات.

ثانيًا: هل تعدد الأعراق سبب للعنف؟

يرى البعض أن المجتمع متعدد الهويات عرضة لنمو العنف بشكل كبير، وهذه الفرضية تفتح المجال لاستقطاب خطير في المجتمعات المتعددة؛ حيث يتوقع الجميع معركة قادمة؛ فيبدأ بتجميع السلاح، والاستشهاد بالآيات والأحاديث حتى تأتي ساعة الانفجار، وقد وجدنا أن أشهر المذابح قد حدثت في مجتمعات متعددة الهوية كرواندا وبوروندي والعراق؛ فهل هذا الطرح صحيح؟ وهل هذه الصراعات نتيجة التنوع أم نتيجة أسباب أخرى؟

يرى الدكتور / حامد عبد الماجد أنه يمكن فهم الأزمة من خلال وجود محورين: الأفقي، ويمثله العِرق أو المذهب الديني وهو انتماء غير طوعي كما أسلفنا، والرأسي، ويمثله الحقوق التي حكم المجتمع بحجبها عن أصحاب عِرق أو مذهب ما؛ فلو حدث تقاطع بين هذين المحورين تحدث الأزمة، وهذا ما يراه الدكتور عبد الماجد سببًا من أسباب ظهور وبروز حزب الله في جنوب لبنان؛ حيث الشيعة في الجنوب كانوا يعيشون في فقر مدقع وتهميش منذ أيام الدولة العثمانية.

وكذلك من يقرأ تاريخ الصراع في رواندا بين الهوتو والتوتسي يجد أن التوتسي هم أهل البلد والفلاحين المزارعين ثم جاء الهوتو وهم رعاة أنشط من التوتسي وأفضل حركة؛ فحدث بينهم تزاوج وصاروا أمة واحدة، ولكن دعم البلجيك أقلية التوتسي

ومكنوهم من السيطرة على مقاليد البلاد، وجعلوهم في مكانة أفضل؛ مع إيغار صدور الهوتو وهم الأغلبية؛ مما دفعهم لبدء المذابح، ووصل القتل إلى مليون في مائة يوم فقط .

ونموذج دارفور يعبر عن هذا المعنى جيدًا؛ فالمشكلة ليست عرقية؛ فهي منطقة مهمشة في السودان؛ حيث المركز وحده ينعم بالخدمات وموارد القوة، وفي دارفور نسبة مائة بالمائة مسلمون، وهي أعلى مكان في العالم في نسب حفظ القرآن، ولكن دخول عامل الفقر، وكذلك طمع الدول الأجنبية في البترول واليورانيوم الذي تزخر به دارفور فجر الأزمة. وبدخول هيئات الإغاثة الإسلامية، وتوفير الملاجئ بدأت المشكلة في التضخم؛ حيث تقول الخبرة الميدانية فى النزاعات الطائفية أنه إذا تجمع ستمائة لاجئ في ملجأ صاروا نواة للتمرد، والمجتمعات الغربية حريصة جدًا على بقاء هذه الملاجئ قائمة؛ فالفقير الذي كان يعيش في منزل من الخوص أصبح يعيش في ملجأ ويتم الكشف عليه طبياً، وهناك طبيب حتى للأطفال فما الداعي العودة للقرية، وفي النهاية أصبحت المخيمات هي نواة التمرد المطلوبة؛ ففعليًا في درافور ليست الأزمة أزمة عرقية زنوج وعرب ولكن الأزمة هناك اقتصادية، وبالتالي نجد أن تفاوت المستوى الاقتصادي هو المفجر للصراعات وليس التنوع العرقي الموجود.

ثالثًا: البلدان متعددة الأعراق ونسبة النمو

والخرافة الأخرى التي لابد من تفكيكها هي أن البلدان متعددة الأعراق أقل نموًا من غيرها، ولكن يدحضها أن ماليزيا حققت مستوى مرتفعًا من النمو منذ عام ١٩٩١، حتى صار اقتصادها في المرتبة العاشرة عالميًا على الرغم من أن النسيج الوطني مكون من التالي ٨% من الهنود ويعملون في قطاع الخدمات والمصارف، و ٣٢% صينين وبأيديهم كل المشاريع تقريبًا، و ٦٢% من الملايو وكانوا فقراء. وعلى الرغم من هذا التنوع نجحت ماليزيا لتكون الاقتصاد العاشر عالميًا؛ حيث نجحت في ترسيخ ما سموه الأخلاق الآسيوية، واستطاعت إيجاد تركيبة اجتماعية فريدة نجحت إلى الآن في الحفاظ على النسيج الماليزي؛ حيث اتفقوا على أن تكون السنوات

العشرة لتنمية الملايويين لأنهم فقراء، وهكذا تم تقليل التباين بين هذه الاقليات إلى أن وصلت ماليزيا إلى ما هي عليه الآن.

وكذلك جزيرة موريشيوس؛ حيث نجد النسيج الوطني فيها مكونًا من ٣٠% مسيحين و٥٠% هندوس و١٧% من المسلمين، ولكنها رغم ذلك تحتل المرتبة الرابعة والستين في التنمية البشرية قبل مصر التي تحتل المرتبة ١٠٤، فعلى الرغم من التنوع الموجود في مورشيوس إلا أنها نجحت في إدارة هذا التنوع بما يحقق نسبة نمو كبيرة. لكن المثال الأبرز منها هو جنوب إفريقيا؛ حيث تمثل رقم واحد في إفريقيا في صناعة السلاح أو في حجم الكتلة البشرية؛ وذلك على الرغم من القبائل الكثيرة الموجودة بها، والدستور الموجود في جنوب إفريقيا معتمد بعشر لغات رسمية لكن جنوب إفريقيا مثال للسماحة والتواصل، ونجحت بهذا التنوع في إدارة الدولة، وبالتالي فإن فرضية انخفاض النمو بسبب التعدد والتنوع داخل المجتمع خرافة لا يمكن التعويل عليها.

رابعًا: ثقافة الكسل وثقافة النشاط

والخرافة الأخرى المنتشرة والتي يجب تفكيكها هى وصف فئة من الناس بالصفات غير الحضارية مثل القو بأن الآسيويين كسالى، وثقافتهم تميل للخمول والركود ولا تمنحهم فرصة للتقدم، وصاحب هذه المقولة هو ماكس فايبر كان يقول: إن تقدم البروتستانت في أوروبا تقدم كبير نتيجة أن أخلاق البروتستانت منفتحة ومتقدمة وتدعو للنمو. وهذه النظرية أصبحت بلا أقدام بعد بروز الثقافة اليابانية البوذية والغير مسيحية، وبالتالي إذا قمنا بمد الخط نحو المنطقة العربية سنحد أصوات غربية تقول" إن الاسلام والمسلمين ضد الديمقراطية" .

ولكن جيوستو بوزيتو قام بدراسة في خمسين دولة مسلمة عن طرح الديمقراطية وحقوق الانسان؛ فكانت الإجابة أن ٩٠% قالوا: نعم للنظام الديمقراطي

إذن فإن اعتبار أن هناك ثقافة هي أكثر تقدمًا من الأخري خرافة يجب تفكيكها؛ فهناك ثقافات ليست بالحتم ضد التقدم أو مع التقدم؛ فالثقافات تُصنع والتقاليد تتغير حسب البرنامج الموضوع.

وفي النهاية إذا كنا قد فكَّكنا هذا المربع بشكل جيد سنكون قد وصلنا لأن هذا التنوع يمثل قوة في المجتمعات، وإذا قلنا: إنه ليس هناك فرق بين الولاء والانتماء والانفتاح، وإنه ليس هناك بينهم تعارض فبإمكاني أن أكون شيعيًّا وأتحدث الفارسية وموجودًا بالعراق دون مشكلة.

حقوق المجموعات الإثنية: المحاور السبعة

المحور الأول: المشاركة السياسية:

من حق كل أفراد الوطن بغض النظر عن طبيعة انتمائهم الديني أو العرقي أو اللغوي المشاركة فى العملية السياسية وهذا حق ينبغي ألا يكون فيه جدال، ولكن بعض الفئات ترى مثلاً أنه لا يجوز لقبطي أن يتولى منصبًا سياديًا فى مصر!!، ولا يجوز لشيعي أن يكون له الارتفاع في مجتمع سني!!. لكن في المجتمعات الراشدة مثل نيوزلندا وهو مجتمع ديمقراطي رأوا أن النظام الديمقراطي المعروف في الغرب يقضي بأن الحاصل على الأغلبية ينال كل شيء، بينما الحاصل على الأقلية لا ينال شيئًا رغم حصوله على كثير من الأصوات؛ لذا قاموا بتغيير هذا النظام عندهم ليصبح ما يُعرف بانظام الديمقراطية التوافقية بحيث يسمح بتوفير تمثيل حاضر للأقليات، ونجحوا في ذلك خلال الدورتين الأخيرتين للبرلمان.

المحور الثاني: الحرية الدينية:

تحتفل فرنسا رسميًّا بأحد عشر عيدًا وطنيًّا، منها ستة أعياد غير دينية وخمسة دينية ليس فيهم عيدا الفطر والأضحى، بينما هناك ٧% من السكان مسلمون لا ينعمون بالاحترام لأعيادهم الدينية، وهو أمر يحتاج لمراجعة، بينما الهند نموذج أكثر تسامحًا حيث لديها عيدان للمسلمين واثنان للمسيحيين وواحد سيخي وعيد بوذي؛ وذلك لأنهم حاولوا إرضاء النسيج الموجود لأن هذا العيد له قيمة معنوية لدي الشخص والطائفة.

المحور الثالث: التعددية القانونية

وهي إشكالية فدولة مثل جوانتيمالا عانت من الصراعات لمدة خمسمائة عام بعد دخول الإسبان؛ حيث قاموا بقتل السكان الأصليين لدرجة الإفناء، لكن بعد التخلص من الحكم الدكتاتوري لم يراعِ القضاة تقاليد وأحكام شعب الماي ولم يحترموها. وكذلك مشكلة درافور يمكن حلها بالأعراف؛ حيث كان يتم القصاص من المتعدي سواء من الرعاة أو المزارعين لكن الدول الغربية التي خططت للتدخل أوقفت هذه الآليات التي كانت تحكم الأمور. وهذا ما حدث في جواتيمالا نتيجة عدم احترام تقاليد الشعب، وبالتالي فقد الشعب الثقة فيها لكن جاءت الدولة التي تريد وحدة الشعب الجواتيمالي فاتخذت عددًا من الإجراءات يحفظ للناس حقوقهم، منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقبائل المايا، واحترام تقاليدهم في حل النزاعات، وتطوير برنامج خاص بتعريف القضاة بالأقلية والسكان الأصليين، وارسال القضاة برحلات لأماكن هؤلاء الناس ليجلسوا معهم ويروا كيف يكون المشهد تاريخيًا وجغرافيًا، وتوفير ترجمة بأجور مخفضة جدًا للمختصمين، وفي النهاية بدأت الثقة في الدولة من جانب السكان الأصليين بالنمو.

ورغم وجود إشكالية في الجمع بين تقاليد الأعراف للأقليات والنظام القانوني الموجود؛ حيث سيكون هناك نظامان قائمان متوازيان؛ ويجب للدولة أن تكون لها نظام قضائي موحد إلا أن بعض الدول نجحت في اجتياز التعددية القانونية.

وهذا ما يحدث في بعض الدول التي يقطنها الشيعة؛ حيث يضم القضاء عندهم دائرة في إدارة المحاكم الشرعية تسمى بالجعفرية تقضي في أمورهم.

المحور الرابع: تعدد اللغات:بالنسبة لقضية تعددت اللغات نجد أن جنوب أفريقيا مثلاً اعتمد دستورها عشر لغات باعتبارها لغات رسمية ، والهند تعتمد ثلاث لغات في الدستور ومن حق الابن تعلم لغة الولاية وهي اللغة البنغالية ثم الإنجليزية والهندية؛ لذا يجب أن تُراعى التعددية اللغوية، ونرى مثلاً دور اللغة النوبية في جنوب مصر، وحيث مثلت اللغة النوبية نقطة قوة في المجتمع المصري عندما استُخدمت في حرب أكتوبر كشفرة لنقل المعلومات،فتعدد اللغات هو موطن قوة وليس موضع ضعف إذا حسُنت الإستفادة منها

المحوران الخامس والسادس: القضية الاقتصادية الاجتماعية

إن عدم مراعاة حقوق الأقليات الاقتصادية والاجتماعية يجعل بعضهم يميل للعنف لا لأنه من هذه الأقلية أو تلك وإنما لأن ظلمًا ما وقع عليه؛ ففي أميركا مثلاً ما زالت هناك مشكلة عنصرية، وقد صدر التقرير الأخير لجهود تحرير سلَّم الإجراءات وصعوبة الانتقال من شريحة لأخرى بالنسبة للسود ليبين أن عدد الأطباء انتقل من ٢،١% إلى ٥% بالولايات المتحدة سنة ١٩٩٠، وارتفعت أيضًا نسبة المحامين نفس النسبة تقريبًا، وفي ماليزيا كان الفرق الاقتصادي بين الملايويين والصينيين ٢,٣% في عام ١٩٧٠ ووصل ذلك الهامش إلى ١% في عام ١٩٧٩. وبالتالي يجب مراعاة حقوق الأقليات لحمايتهم والمجتمع من العنف.

المحور السابع: حفظ التراث والملكية الفكرية

توجد قبائل البوشمان في جنوب إفريقيا، وتنجح في عمل عقاقير جيدة، ولكن أصبحت شركات الدواء العالمية تستحوذ على هذه الأدوية وتسجلها باسمها؛ فأخذت خكومة جنوب إفريقيا في تشجيع القبيلة وتسجيل العقاقير باسمها، وفي أستراليا كان هناك فلكولور باسم الشعب الأصلي ولكنه أصبح للشعب الأسترالي. وتحاول هذه الدول احترام أقلياتها ومعاقبة الشركات التي تسرق جهود ومخترعات القبائل، ووضع نظام لحفظ الملكية الفكرية للمحموعات الإثنية الموجودة لديهم.

وختامًا

كانت هذه إضاءات حول حقوق الأقليات واستعراض لتجارب بعض الدول التى نجحت في وضع آليات فاعلة تجعلت التنوع قوة وليس ضعف للمجتمع والدولة والأمة، كالمشاركة السياسية والتعددية الدينية، والتعددية اللغوية والحقوق الاجتماعية وحقوق الملكية الفكرية، يكفي أن نعلم أن في العالم ما يقرب من عشرة آلاف مجموعة أقلية عرقية وإثنية ودينية، فهذا العالم متشظٍّ وفق إحصاء اليونسكو؛ فهل نستسلم نحن لعقل صدامي يريد أن تفنى كل هذه الأقليات وهذا الثراء ؟؟

لقد كانت هذه إضاءات على بعض الخرافات التي تعاملت مع المجموعات الإثنية، وبعض الحقوق التي ينبغي أن نكون صرحاء معها؛ فالغربيون الآن يظنون أن المستقبل في المنطقة العربية قد يكون للإسلام السياسي؛ لذا يتوجه صنَّاع القرار

منهم للباحثين بالأسئلة عن موقف الإسلاميين من القضايا المهمة بالنسبة لهم، مثل موقفهم من المرأة، بينما يريد آخرون إجابات على أسئلة أكثر حضورًا وواقعية، مثل جواز تولي المسيحي للرئاسة، وقضايا المواطنة، وكذلك يريدون تفسيرًا لمصطلحات جديدة لم يتبلور معناها بعدُ، مثل دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية. وهذه النقاط ينبغي الوقوف عليها بشكل جيد لأنها تمثل المستقبل.